ومتناسقة مع الظروف التاريخية التي ولدت في سياقها، اضافة إلى اسرائيل، الكيانات العربية بحدودها المعروفة حتى الآن. وهي: الاردن وسوريا ومصر ولبنان. ولم يكن لدخول الجيوش العربية النظامية فلسطين، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، أي بعد يتعدى الاعتبارات السياسية الداخلية للأنظمة العربية الوليدة، المرتبطة بالانتداب، بشكل او بآخر: ولم ينطو هذا الدخول على أي اجتهادات أو خطط عسكرية أو اعتبارات ذات صلة بالطابع القومي العربي. يضاف إلى ذلك ان تدخل الجيوش العربية قد صبغ الصراع الدائر آنذاك بصبغة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبذلك تكرس الاتجاه العربي الرسمي، منذ نهاية ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، لتغييب الدور السياسي الفلسطيني.

لقد جاء بروز الكيانات السياسية في المنطقة (العربية، والاسرائيلي) في وقت كانت فيه القضية المركزية في النضال الوطني الفلسطيني تنحصر في اعادة تنظيم الهيئات السياسية ومحاولة العودة الى ساحة الفعل السياسي، الأمر الذي تناقض، بشكل رئيس ومباشر، مع نزعات كيانات أدرجت مسألة تثبيت وجودها الغض في مقدمة حساباتها الاقليمية.

وفي هذا الجو سعت القيادة السياسية الفلسطينية المتمثلة بالهيئة العربية العليا آنذاك إلى العمل على تأسيس كيان وطني خاص بالشعب الفلسطيني وتمكنت من عقد مؤتمر وطني في غزة، في الفترة ما بين ١٩٤٨/٩/٣٠ و١٩٤٨/١٠/٣، تقرر فيه اعلان فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، عاصمتها القدس. وبحدودها المعروفة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ مع اعتبار علم الثورة العربية علماً لفلسطين. وفي رد سريع على مؤتمر غزة، دعت حكومة شرق الاردن، في محاولة لاحتواء حق تمثيل الشعب الفلسطيني، إلى عقد مؤتمر مشابه في عمان حضره زهاء ألف شخص من موظفي ومؤيدي النظام الاردني، ولم تدم جلسته سوى ساعتين تقرر فيها الدعوة إلى وحدة اردنية ـ فلسطينية. ثم شكل المؤتمرون وفداً توجه إلى قصر المعلى في الشونة لاطلاع الملك عبد الله على النتائج. وفي أثناء التقائه بالملك، القى رئيس الوفد، عجاج نويهض، كلمة قال فيها: «باجلالة الملك: اتفق المؤتمرون على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدى، والمسجد الأقصى وما حوله أمانة في اعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة إذا فرّطتم بها». وفي الرد، اجاب الملك: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا استطيع تحمله، ولكني ارجو الله ان يعينني عليه، وشكراً».

وباداء دقيق متناغم، اردني ـ مصري مشترك، على الرغم من حالة العداء المعلنة بين النظامين، قامت السلطات المصرية، بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٥، بابعاد الحاج أمين الحسيني من غزة تمهيداً لمؤتمر اريحا الذي عقد في الأول من كانون الأول (ديسمبر) من العام ذاته وتمت فيه مبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين بكاملها. وبذلك اجهضت محاولة تأسيس الكيان الفلسطيني في مهدها، وانجزت عملية استلاب الأرض الفلسطينية: جزء منها احتلته اسرائيل، وجزء ضم إلى الأردن، بينما أخضع الجزء الثالث (قطاع غزة) للادارة المصرية، وبالتالي اصبح، عملياً، خاضعاً لارادتها وخياراتها السياسية والأمنية.

بلورة الوجود الاسرائيلي

شكل الخروج الفلسطيني العام ١٩٤٨ مفارقة تاريخية تعتبر، بحق، كارثة من نوع متميز. فلقد أدت الاحداث إلى اقتلاع الجزء الأكبر من الفلسطينيين وتهجيرهم إلى اقطار